مجلة خدمة المجتمع وتنمية البيئة

Community Service and Environmental Development Magazine (CSEDM)

مجلة خدمة المجتمع وتنمية البيئة

(المجلد الأول – العدد الثالث- يوليو 2023)

المقالات الإرشادية

إنحدار الفضة (الماء كسلعة إقتصادية)

هل سمعت يوماً عن عداد المياه؟ بالتأكيد فالجميع لديه عداد مياه بالمنزل، لكن هل سمعت يوماً عن عداد المياه الحقلي؟ قد يكون البعض قد سمع وعرف والكثير لا، فما زالت علاقتنا بمياه الرى أنها هبه مجانية يستخدمها المزارع متى شاء كيفما شاء ويشتكي من انخفاض المنسوب بالمروى في أحيان أو غيابها أو قلة جودتها. في عام 1996، وضع رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في مؤتمر القمة العالمي للأغذية نصب أعينهم هدفاً يقضي بخفض عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 800 مليون نسمة إلى 400 مليون نسمة بحلول عام 2015. وفي عام 2001، حددوا نفس المهلة الزمنية لخفض عدد من لا يحصلون على مياه الشرب إلى النصف. في السطر السابق نتكلم عن عام 1996 م واجتماع لزعماء العالم حيث لم تعد تجدي الحلول الفردية لكل دولة والتي بالتأكيد كانت موجودة قبل هذا التاريخ بفترة طويلة حتى انتبه الجميع أن مشكلة المياه مشكلة عالمية لا بد أن

تتضافر الجهود لمواجهتها قبل أن تتفاقم الأزمة التي ستتحول تلقائياً الى أزمة للغذاء وتهديد لحياة البشر على سطح كوكب الأرض. وفي نفس القمة ارتبطت أزمة الغذاء بأزمة مياه الشرب التي تعني أن حياة الانسان نفسها باتت على المحك خاصة إذا علمنا أن من بين جميع موارد المياه المتاحة قي العالم كله لا يصلح سوى 1.2% منها فقط للشرب. وخرج المؤتمر بتوصيات أهمها ضرورة تطبيق مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية وتحديد المسار الخاص بتخصيص ومتابعة وضع الموارد المائية لتحقيق أغراض التنمية المستدامة بتضافر جهود دول العالم أجمع. كان أهم مبادئ الادارة المتكاملة للمياه التعامل مع الماء على أنه مصدر محدود وناضب، أي أن الجميع مطالب بوضع التشريعات والقوانين التي تمنع الاسراف في الماء وتشجع على تعظيم الاستفادة من استخدامات هذا المورد الحيوي. أما المبدأ الثاني فكان أن للمياه قيمة اقتصادية وينبغي الاعتراف بها كسلعة اقتصادية أياً كان استخدامها. فكثير من دول العالم ومنذ عقود بدأت في استخدام التكنولوجيا الخاصة بإجراء تسعير لمياه الرى سواء بالدفع المسبق أو الأجل خاصة مع تطبيق استخدام نظم الرى الحديث. ودائماً ما تصطدم محاولات التطبيق في الدول النامية بالجانب المجتمعي الرافض لذلك الأمر بالرغم من ضرورة وعقلانية تفعيل هذا الأمر.

وأعتقد أني أراك عزيزي القارئ أنك بدأت هنا في الانفعال متسائلا ما العقلانية والمنطق في هذا؟ أدعوك الآن للهدوء وأن تتابع معي السطور القادمة لعلي أجيب على هذا السؤال وهنا اسمح لي أن أسأل مجموعة من الأسئلة. أليست المجانية مدعاه للإسراف في استخدام الشيء؟ لماذا يكلف المزارع نفسه بحساب احتياجات النبات المائية واضافتها بشكل دقيق للتربة طالما أن الزيادة لا خسارة منها؟ كيف يصدق المزارع ويتعامل أن هناك أزمة في المياه طالما أنها تصله بالمجان؟ ألا تعتبر أن استهلاك القطاع الزراعي لأكثر من 82% من اجمالي مواردنا المائية هو أحد نتائج ذلك الاسراف رغم تضاؤل المساحة الزراعية وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الدخل القومي؟ اليست مشاريع معالجة المياه وتطوير كفاءة المجاري المائية أعباء اقتصادية تتحملها الدولة بهدف وصول المياه للمزارع بالكميات والجودة المطلوبة؟ واختتم أسئلتي بالأهم وهو أن باعتبار الماء مستلزم من مستلزمات انتاج المحاصيل الزراعية فكيف يتم بيع سلعة دون اعتبار لتكلفة أحد تلك المستلزمات وأهمها؟؟ بل أن المشكلة تتعاظم في حالة التصدير رغم أنه يفترض أن يكون مصدر للسعادة والفخر بزيادة العائد المادي حيث نقوم بتصدير تلك المياه بالمجان نتيجة عدم وضع سعر معروف لها في دولة تعاني فعليا من الفقر المائي. وأرجو الا يفهم المقال على أنه دعوة لزيادة الأعباء على المزارعين الذي يعاني الغالبية منهم من صغر الحيازة مع ارتفاع أسعار الأسمدة ومصادر الطاقة والنقل وغيرها من أعباء يعلمها الجميع. فالمهم أن نبدأ في وضع استراتيجيات التعامل مع مياه الرى كسلعة اقتصادية حتى وان كان السعر أقل بكثير من التكلفة الحقيقية فالأهم في هذه المرحلة هو أن يتقبل المجتمع فكرة التعامل مع الماء كسلعة اقتصادية تدريجياً وأن ذلك سيؤدي لزيادة العائد من انتاجه المحصولي بعد أن يكون هناك معرفة بتكلفة أهم مستلزم للإنتاج.

والتكنولوجيا المستخدمة في ذلك الأمر بسيطة وغير معقدة وتتوافق مع نظم الرى المطور والحديث، وسيستفيد منها المزارع نفسه في معرفة كمية المياه التي أضافها للمحصول دون اسراف مما ينعكس عليه بتوفير في الطاقة لانخفاض زمن الرى كذلك ارتفاع جودة المنتج ومطابقته لمعايير التصدير. كلنا رابحون في النهاية.

وهنا سأتوقف عن الكلام وآخر كلامي سلام.

بقلم
أ.د/ معتز كمال النمر
أستاذ هندسة النظم الزراعية والحيوية
كلية الزراعة - جامعة دمياط